الجامعات بين بناء الإنسان وعمارة المجتمع

أ.د. نبيل السمالوطي(*)

في ظل التقدم العلمي والمعرفي والتقني في كل مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد وعلوم البيئة وعلوم الطاقة والعلوم الحيوية وعلوم الفضاء والهندسة الوراثية وعلوم الأرض والمناخ وغيرها، وفي ظل حدوث تقدم هائل في نظم التعليم الجامعي في أمريكا وأوربا والصين وكوريا وغيرها من دول صناعية متقدمة منتجة للعلوم وبراءات الاختراع، كان على جامعاتنا المصرية والعربية والإسلامية أن تأخذ بكل أساليب التطوير والتحديث. هذا التطوير والتحديث يجب أن يشمل كل جوانب وأبعاد العمل والحياة الجامعية، وهذا يشمل نظمَ القبول والتسجيل، وإعداد المعلّمين وأساتذة الجامعات، ومناهج الدراسة، وطرق وأساليب التدريس، وعلاقة الأستاذ بالطالب، والمباني الجامعية، وأجهزة وأماكن المعامل وأنواع الأجهزة، والمكتبات الورقية والرقمية، وأجهزة الأنشطة الجامعية سواء الثقافية أو الرياضية أو الفنية أو الترفيهية أو غيرها. كذلك فإن التحديث يجب أن يشمل أساليب تقويم الطلاب أو نظم الامتحانات خلال العام الدراسي وفي نهايته ويشمل أيضا نظم الإدارة الجامعية، سواء إدارة الجامعة أو إدارة الكليات أو الأقسام، وأهمية إشراك أصحاب الأعمال وإشراك الطلاب في إدارة الجامعة، وإشراك كبار الخبراء في المجتمع في هذه الإدارة.

ويجب أن تحدد السياسة التعليمية للجامعات الحكومية، أو الأهلية، أو الخاصة أو الأجنبية من قبل المؤسسات التشريعية والتنفيذية في المجتمعات حسب احتياجات وضغط التنمية المطروحة للتنفيذ في المجتمع، وإذا قيل إن الجامعات الأجنبية تحدد سياساتِها الدولُ التي أنشأتها، فإن هذا لا يمنع من فرض بعض النظم والمقررات عليها حماية لهوية الطلاب ولغتهم وعقيدتهم وضمان ولائهم لمجتمعاتهم، مثل اللغة العربية

(*) العميد الأسبق لكلية الدراسات الإنسانية، وأستاذ علم الاجتماع بجامعة الأزهر، ومقرر لجنة الندوات والمؤتمرات برابطة الجامعات الإسلامية.

والتاريخ المصري القديم والأوسط والحديث، وبعض مواد الهوية مثل التربية الوطنية أو المجتمع العربي، وبشكل عام فإن دراسة التاريخ الوطني وإعداد رحلات لزيارة للمعالم الأثرية والسياحية والتاريخية في غاية الأهمية لصناعة الإنسان الوطني الذي يفخر بتاريخه ومجتمعه، مهما كانت الجامعة التي يدرس فيها، وفي إيجاز شديدٍ فإن الجامعات الحديثة يجب أن تقوم بأدوار متعددة، منها بناء الإنسان بمعنى صناعة الشخصية الوطنية التي لها ولاء كامل لمجتمعها وأرضها وتاريخها ووطنها وتمتلك المهارات العلمية والتقنية والمهنية والمهارة لتنفيذها خطط المجتمع.

وأيضًا يجب على الجامعات أن تشكل أجهزة فكرية وإبداعية وعلمية كمراكز خبرة تلجأ إليها الحكومات في دراسة المشروعات وإعداد السياسات والخطط والبرامج التي تقوم بتطبيقها، وأن تكون الجامعاتُ لديها القدراتُ الفكرية والعلمية لمواجهة ما يقابله المجتمع من أزمات وأمراض اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية أو صحية أو غيرها، وهذا يعني توفيرَ المبالغ الضخمة التي تدفع لمراكز البحوث الأجنبية التي تلجأ إليها الحكومات في دراسات الجدوى أو الحصول على خبرات في بناء وتنمية المجتمعات أو مواجهة أزماتها. وهناك عدة ملاحظات حول هذه الجامعات.

١- عادة ما يقال: إننا نريد إنهاء سياسة التلقين في التعليم والاقتصار على سياسة الاستنباط وإعمال العقل والتفكير النقدي، هذا في نظري خطأ بالغ؛ فالعديد من العلوم تتطلب التلقين سواء في مجال العلوم الشرعية كالقرآن الكريم والسنة المطهرة أو العقيدة....، أو في العلوم الطبيعية كالتشريح وعلوم الأنسجة ووظائف الأعضاء والمعادلات الكيميائية وغيرها، صحيح أننا نستهدف تنمية الإبداع والابتكار والقدرة على الحوار العلمي الهادف، والنقد المستنير، والقدرة على تقديم البدائل العلمية، لكن نحن في حاجة في نفس الوقت إلى أساليب التدريس بالتلقين والتلقين بالاستنتاج والحوار والمناقشة، حسب موضوع ومضمون كل مادة من المواد العلمية.

٢- في مجال سياسات العقول والتسجيل أرى أن الاقتصار على درجات الثانوية العامة أدى إلى كثير من الأزمات عند الطلاب وأولياء الأمور وحتى عند أعضاء هيئة التدريس، وأرى أن نسير على النهج التالي:

١- درجة المواد التي لها علاقة بالكلية المطلوب الدخول إليها، مثل كلية الهندسة وهكذا.

٢- إجراء اختبار ميول مهنية يعد لكل كلية حسب طبيعة موادها والدراسة فيها، إلى جانب اختبار مهارات للكليات التي تتطلب مهارات كالفنون الجميلة والتطبيقية، والموسيقية، وإعداد المعلمين والدعاة.

٣- هذا إلى جانب إعداد مقابلة مع كبار الأساتذة والمسئولين في المجتمع تحاط بنزاهة وشفافية كاملة.

٤- يجب أن تتضمن السياسات التعليمية التركيز على معلومات ومهارات علمية ومهنية وثقافية وفكرية وعقلية، كما يجب أن تتضمن التربية تنمية عدة جوانب لإخراج مواطنين بشخصيات متميزة وأهمها:

١- الجانب العقلي: معلومات ومعارف وتعلم طرق التفكير المنهجي السليم، والقدرة على تحليل وتشخيص المشكلات والأزمات ورسم الأساليب العلمية الممكنة واقعيًّا لمواجهتها.

٢- الجانب الجسدي: ويتمثل في التنمية الصحية لجسم من خلال تعلم التغذية الصحية السليمة، وممارسة الرياضة بكل أنواعها الممكنة، وتنمية الصحة النفسية وأهمها حب الناس وحب العمل والإنتاج وخدمة الغير والقدرة على التعامل مع كل الناس، هذا إلى جانب التنشئة الصحيحة من خلال التأمين الصحي ومواجهة ما يوجد أو يستجد من أمراض من خلال تأمين صحي متوازن.

٣- الجانب الوجداني: ويتصل بحب الوطن والولاء له ولمؤسساته، وحب الناس والانفتاح على الآخرين وحب العمل معهم والسعي لمواجهة مشكلاتهم وحب العطاء بكل أنواعه المادية والمعنوية والشعور بسعادة في هذا الأمر.

٤- الجانب الاجتماعي: ويتصل بالقدرة على التواصل مع الزملاء والمعلمين والناس كافة، واحترام الأكبر سنًّا، وتقديم الخدمات للناس الأقرباء وغيرهم بمهارة والشعور بسعادة في إسعاد الآخرين وترجمة القيم الإنسانية والدينية إلى واقع سلوكي.

٥- الجانب الروحي أو الإيماني: على التعليم تنمية التعلم الصحيح للدين ومنظومة القيم الإنسانية والدينية التي يحبها الله ورسوله، وكل الأنبياء والرسل، وتحولها إلى واقع سلوكي في حياة الطلاب من خلال المعرفة والقدوة والممارسات المختلفة وفي مختلف الأنشطة التعليمية، رياضية أو ثقافية أو فنية...إلخ.

٤- يجب أن يكون التركيز والاهتمام الأكبر برياض الأطفال والمرحلة الابتدائية. ففي هذا العمر توضع بذور الشخصية، كما توضع جذور الصحة النفسية والمرض النفسي. كذلك في هذه المرحلة توضع أسس حب التعليم والتعلم، والقدرة على الإبداع، والولاء والانتماء للوطن، وحب القراءة الحرة، وحب العمل التطوعي .... إلخ.

٥- وفي مراحل التعليم قبل الجامعي وهى المؤدية إلى التعليم الجامعي، يجب أن يكون التركيز على عدة أمور غاية في الأهمية، أهمها:

١- إعداد المعلم علميًّا ومهنيًّا وتربويًّا واجتماعيًّا ونفسيًّا ودينيًّا....إلخ، حتى يصبح قادرًا على الأداء بحبٍّ، وعلى ممارسة طرق التدريس الفعالة، وعلى فهم نفسية ومتطلبات التلاميذ، وعلى مراعاة الفروق الفردية بينهم، وعلى إشراك التلاميذ في التعلم وعدم الاقتصار على التعليم والإلقاء، وعلى تنمية الإبداع والابتكار لديهم، وعلى تنمية قدراتهم كل حسب ظروفه، وعلى التقويم الجيد لجهود الطلاب، وتشجيعهم على حب المعرفة وحب الله وحب الوطن وحب الناس، ويمكن الجزم بأن إعداد المعلم الجيد هو العمود الفقري للعملية التعليمية سواء مرحلة التعليم قبل الجامعي أو الجامعي أو ممارسة كل أنواع التدريب والتثقيف والدعوة والإعلام.

٢- الاهتمام بالمواصفات القياسية المطلوبة في المباني المدرسية من حيث سعة الفصل وتوافر التهوية والإضاءة والمكان المناسب

والتباعد بين الطلاب تحقيقًا للأهداف التربوية والصحية والاجتماعية، ويجب أن يتوافر في المدارس ملاعب لممارسة الرياضة وأماكن لممارسة التربية الفنية والموسيقى وممارسة الأنشطة الثقافية...إلخ، هذه الأنشطة لا تقل قيمة عن تلقى العلم والمعارف والمعلومات؛ لهذا يجب أن تتضمن الأبنية التعليمية مكتبات ورقية ورقمية ومعامل ومختلف الأجهزة التربوية للحصول على مخرجات مطلوبة لبناء الشخصية وخدمة المجتمع.

٣- الإعداد الجيد للإدارة المدرسية أو التعليمية أو الجامعية القادرة على تفعيل العملية التعليمية بكل جوانبها بكفاءة واقتدار، والإدارة تتطلب مواصفات شخصية وقدرات خاصة، تتطلب إعدادًا علميًّا وتدريبًا مستمرًّا، ويجب ألا تقتصر في ذلك على الأقدمية فقط.

٤- إعداد المناهج والكتب المدرسية بأساليب علمية ومهنية عالمية في بعض الجوانب، (كالعلوم الطبيعية والرياضية) وأساليب مناسبة لقدرات الطلاب في كل مجالات العلوم بما فيها الإنسانية والاجتماعية والشرعية واللغوية، بحيث تحوز على رضاء التلاميذ وتجذبهم للمعارف والاستزادة منها.

٥- مراجعة كل طرق التدريس العالمية والاستفادة منها في كل العلوم بما يتفق مع قدرات التلاميذ وإمكانات الدولة.

٦- وإذا كان البعضُ يرى إلغاء طريقة التلقين والإلقاء بالحفظ والاسترجاع ويرى أن طرق التدريس يجب أن تشجع على التفكير والإبداع والابتكار، فإني أرى ضرورة توافر الأمرين معًا. وبعض العلوم إن لم تكن كلها تتطلب الحفظ والتلقين والإبداع والتفكير معًا، والبعض يتطلب الحفظ بالضرورة مثل الكتب المقدسة وآراء علماء اللغة والشريعة على سبيل المثال، وهذا لا يعني إلغاء إعمال العقل والتفكير وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

٧- التركيز في التعليم بشكل عام على تعليم التلميذ كيف يفكر، وكيف يقيِّم، وكيف ينتقد، وكيف يواجه المشكلات، وكيف يكون فردًا نافعًا لنفسه وأسرته ومجتمعه.

٨- إعادة النظر في طرق وأساليب التقويم والامتحانات وأرى أن تكون الامتحانات مستمرة على مدى العام الدراسي أو الجامعي، وأن تعتمد على إعمال العقل والتفكير وليس فقط على الحفظ والاسترجاع.

٦- على مختلف الجامعات بكل كلياتها توفير مدخلات معرفية وفكرية وثقافية وعلمية ومعملية وأنشطة، وأبنية مدرسية وجامعية، ومدرسين أو أعضاء هيئة تدريس، وإدارة تربوية لها كفاءة عالية وأساليب للتدريس والتقويم...إلخ، تكون قادرة على إمداد المجتمع بالموظفين والمهنين والإداريين القادرين على تطبيق خطط التنمية في بلادها، بأقل كفاءة عالمية ممكنة.

٧- سبق أن ذكرنا ضرورة ربط التعليم في كل مرحلة بالولاء للوطن ولمؤسساته، والقدرة على تحقيق جودة الحياة للمواطنين وتنمية ورفع مستوياتهم الحياتية. هذا ينطبق على كليات العلوم الطبية والهندسية والإنسانية كما ينطبق على كليات العلوم الشرعية... كل كلية حسب طبيعة تخصصها وأهدافها والمهنة التي تنتظر الخريجين.

٨- أرى ضرورة اشتراك عنصرين في مجالس إدارة الكليات والجامعات (مجال الكليات والجامعات) وهما:

١- الطلاب من خلال ممثليهم واتحادات الطلاب أو ما يماثله، ليكون الطلاب على علم بسياسات الجامعة والكليات والأقسام، ولا شك أن هذا سيَزيد حتمًا من كفاءة العملية التعليمية واندماج الطلاب في جامعاتهم وتحقيق أهدافها.

٢- بعض رجال الأعمال لا بد أن يُسهِموا في رسم وتنفيذ سياسات الجامعة. وأقول هذا لأن رجال الأعمال يتطلبون عاملين بكفاءة وقدرة ومهارة محددة وقد لا يجدون ضالتهم من خريجي الجامعات الذين يعانون من البطالة. ولا شك أن القطاع الخاص هو الأقدر على تشغيل خريجي الجامعات، وهو المسئول عن أكثر من ٦٠٪ من خطط التنمية.

٩- أرى ألا تكون جميعُ الجامعات في كل المحافظات نسخةً من بعضها. وأرى أن تركز المدارس الفنية والكليات في كل محافظة على استثمار وتنمية إمكاناتها المتوافرة حسب طبيعة المحافظة وطبيعة الإمكانات المتوافرة فيها. وعلى سبيل المثال الجامعة والمدارس الفنية في دمياط يجب أن تركز على تطوير الصناعات السائدة فيها وأهمها صناعات الأخشاب والألبان والحلويات... نفس الأمر بالنسبة لجامعة السويس ومرسى مطروح يجب أن تركز على تطوير الصناعات السائدة فيها وعلى تنمية الأراضي الصحراوية وصيد الأسماك نفس الأمر في المحافظات الزراعية والساحلية ... إلخ.

١٠- أرى أن السماح لطلاب المدارس الفنية بدخول الكليات المناسبة لهم بشكل أسهل سوف يؤدي إلى تخريج كفاءات أعلى من الحاصلين على الثانوية العامة فقط. والتيسير على أبناء المدارس الفنية بدخول الكليات المناسبة، سوف يجعلهم أقدر على النجاح والابتكار والإبداع، لأن موادها الدراسية هي امتداد لما درسوه في الثانوية الفنية.

هذه بعض القضايا التي أرى أنها تؤدي إلى مخرجات جامعية قادرة على تحقيق الجودة الحقيقية في مخرجات الجامعة، من حيث بناء الإنسان المؤمن بربه وبوطنه والقادر على تنفيذ خطط التنمية بكفاءة، وعلى تحسين مستويات حياة المواطنين، وبهذا تصبح جامعاتنا مراكز مفيدة لتحقيق جودة الحياة في المجتمع، ويمكنها العمل لمراكز خبرة لكل مشروعات الوطن، ومواجهة ما يتعرض له من أزمات.

وفي النهاية يجب الإشارة إلى أن خطط تنمية الجامعات المصرية -الحكومية والخاصة والأهلية والأجنبية في مصر- بعد سنة ٢٠١٣م قطعت شوطًا كبيرًا وعملاقًا في تحسين مدخلات ومخرجات العمل الجامعي. وقد وصل الكثيرُ من الجامعات المصرية إلى مراتب متقدمة على مقاييس جودة التعليم العالمية. والكثير منها وصل إلى مراتب متقدمة في مجال رقمنة التعليم من حيث التدريس، أو الكتاب الجامعي، أو المكتبات الرقمية، أو غيرها. وهذه الرقمنة لا تلغي التعليم التقليدي وإنما يتكاملان معًا. ومع هذا فإنه يجب أن تظل الجامعات المتعددة في مواصلة رحلتها للوصول إلى التقدم والعالمية.